دور مصلحة الأحوال المدنية في التطوير الإداري

■ د. بشير مسعود عون *

● تاريخ استلام البحث 2023/06/10م ● تاريخ قبول البحث 2023/12/07م

■ **المستخلص:**

يعتبر موضوع التطوير الإداري من المواضيع الجديرة بالاهتمام والبحث والدراسة، وقد لاقى اهتمام الباحثين والمفكرين على المستويين الدولي والمحلي، فكل مؤسسة تحتاج إلى تطوير إداراتها وإمكاناتها المادية والبشرية.

وقد لعبث مصلحة الأحوال المدنية دوراً ايجابيًا في رسم السياسة العامة للدولة الليبية، من خلال منظومة الرقم الوطني، وهذا إن دل على شيء إنما يدل على تطوير إدارتها.

فضرورة نشر وتعميم الثقافة الإلكترونية والتحول الرقمي يعد سمة من سمات التطورات الحديثة في عالمنا المعاصر، فلابد من سن تشريعات قانونية فاعلة قادرة على خلق تطوير إداري نجاع في عملية مواكبة التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. فتبسط الإجراءات وسرعة إنجاز الأعمال وتطويرها يساهم في خلق تطوير إداري فعالٍ. فالتخطيط السليم والبيئة المناسبة والنظرة الشمولية كلها مقومات فعّالة للتطوير الإداري.

● **الكلمات المفتاحية:** مصلحة الأحوال المدنية، التطوير الإداري.

■ **Abstract:**

The subject of administrative development is one of the topics worthy of attention, research and study, and it has attracted the attention of researchers and thinkers at the international and local levels. Every institution needs to develop its departments and its material and human capabilities.

The Civil Status Authority played a positive role in drawing up the general policy of the Libyan state, through the national number system, and this, if

* محاضر بقسم إدارة أعمال – كلية الاقتصاد – جامعة الجفارة E - mail: bashiraoun962@gmail.com

anything, indicates the development of its administration.

The necessity of disseminating and disseminating electronic culture and digital transformation is a feature of recent developments in our contemporary world. Effective legal legislation must be enacted capable of creating efficient administrative development in the process of keeping pace with economic, social and political changes. The simplification of procedures and the speed of completion and development of works contribute to the creation of effective administrative development.

Proper planning, an appropriate environment, and a holistic view are all effective ingredients for administrative development.

● **Keywords:** Civil Status Authority, Administrative Development.

■ المقدمة:

إن التطوير الإداري عبارة عن جهود هادفة ومخططة لخلق المناخ الملائم لإحداث تغير في سلوك الأفراد والجماعات وتتجه الدول التي تبني أهدافا تنموية جديدة تؤدي إلى ضرورة التطوير الإداري وإعادة النظر في مكونات أجهزتها الإدارية لتكون قادرة على تحقيق أهدافها الجديدة، فالتخطيط وارتباط التطوير الإداري بالبيئة المناسبة والاستمرارية في عملية التطوير والنظرة الشمولية لهذه العملية كلها مقومات فعالة لنجاح التطوير الإداري.

■ مشكلة الدراسة:

يعد التطوير الإداري من أبرز القضايا التي تطرح على المستويين الدولي والمحلي، وأدّى ظهوره إلى نقلة نوعية في أداء الأعمال وتقديم الخدمات للمواطن ومواكبة كل التطورات الحديثة للإدارات العامة.

■ أهمية الدراسة:

أهمية الدراسة من الناحية العلمية والعملية:

● الأهمية العلمية:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من حداثة موضوع التطوير الإداري وتطمح في المساهمة

لإثراء المكتبة العربية بمادة تتناول التطوير الإداري وهذه الدراسة إضافة لدفع عجلة البحث العلمي في هذا المجال الحيوي.

● **الأهمية العملية:**

انبثقت الأهمية العملية للدراسة من أهمية دور مصلحة الأحوال المدنية في التطوير الإداري، مما ينعكس إيجابياً على المساهمة في نشر ثقافة إدارية لا سيما في ظل التوجهات الوطنية نحو الاستفادة من التقدم الحديث في مختلف المجالات.

■ **أهداف الدراسة:**

سعت الدراسة إلى تحقيق هدف رئيس وهو التعرف على دور مصلحة الأحوال المدنية في التطوير الإداري.

■ **تساؤلات الدراسة:**

● ما هو دور مصلحة الأحوال المدنية في التطوير الإداري؟.

● هل حققت مصلحة الأحوال المدنية نجاحاً باهراً أم بقيت مجرد تنظير بسيط؟.

■ **منهج الدراسة:**

يحتاج أي موضوع دراسة منهجاً واضحا أو أكثر لكي يسهل دراسته وأهمها المنهج التحليلي والوصفي، حيث تعتمد على تحليل أهم العناصر والأسس التي يقوم عليها التطوير الإداري ودور مصلحة الأحوال المدنية فيها.

● **المطلب الأول: الهيكل التنظيمي لديوان مصلحة الأحوال المدنية**

من أهم المشكلات التي تواجهها الدول في البلدان النامية مما تعانيه من عجز إداراتها عن تلبية الاحتياجات المتزايدة في إطار ما تسعى إلى تحقيقه من البرامج والمخططات الاقتصادية، إن البلدان العربية تدخل ضمن ذلك الإطار، وما يزال معظمها قابعًا في مصاف البلدان المتخلفة التي عانت ومازالت تعاني من قصورها عن تحقيق آمالها التنموية الطموحة على الصعيد الاقتصادي، والاجتماعي، والثقافي.

إن مشكلة بعض الدول النامية لا تكمن في الحصول على مصادر المعلومات بل عجز مراكز المعلومات فيها عن تنظيم المعلومات وضبطها، وفي ليبيا لم يحظَ قطاع المعلومات بأي اهتمام وافٍ مما يستدعي البحث والاستقصاء عن مدى وجود مثل هذه النظم في المنظمات العامة.

حين جاء تأسيس مصلحة الأحوال المدنية بناءً على قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (115) لسنة 1428م، وبناءً على ما عرضه أمين اللجنة الشعبية العامة للأمن العام بمذكرته رقم (2) لسنة 1428م بأن تكون للمصلحة ميزانية مستقلة، تندرج تحت الميزانية العامة للجنة الشعبية العامة للأمن العام، ويسري بشأن إعدادها القواعد والأحكام المقررة بموجب قانون النظام المالي للدولة، واللوائح والقرارات الصادرة بمقتضاه، والشخصية الاعتبارية.

وتعتبر مصلحة الأحوال المدنية، إحدى المصالح الحيوية التي تقدم خدمات للمجتمع بتركيباته المختلفة من أفراد ومؤسسات، وتعاني من عدم إلمام ووعي الإدارة العليا بأهمية المعلومات وعدم توفرها في الوقت المناسب، مما يترتب عليه عجز عن تحقيق الأهداف بسبب غياب نظم المعلومات بمفهومها العلمي المتعارف عليه.

التنظيم الداخلي لمصلحة الأحوال المدنية البناء التنظيمي الداخلي لمصلحة الأحوال المدنية، بناءً على قرار رئيس المصلحة رقم (16) لسنة 1430 و.ر، وتتكون المصلحة من 3 إدارات وعدد مكاتب السجلات المدنية بالشعبيات 32، وسجلات فرعية 265.

1) مساعد رئيس المصلحة.

2) قسم الشؤون القانونية.

3) قسم العلاقات العامة.

4) إدارة التفتيش والمتابعة.

5) إدارة الشؤون الإدارية والمالية.

6) إدارة التوثيق والمعلومات.

● **الفرع الأول/ نشأة وتطور مصلحة الأحوال المدنية**

1 - مفهومه:

نظام السجل المدني هو في جوهره مؤسسة عامة الغرض منها تسجيل، وتخزين المعلومات المتعلقة بحدوث الوقائع الحيوية وخصائصها، واسترجاع تلك المعلومات عند الحاجة إليها في الأغراض القانونية الإدارية، والإحصائية وغيرها.

وتُعرف منظمة الأمم المتحدة السجل المدني بأنه: التسجيل المستمر والدائم، والإلزامي للواقعات الحيوية المتمثلة في حالات الولادة، والوفاة، والزواج، والطلاق، وذلك وفقًا لما تنص عليه القوانين في البلد المعني، وتتصل جميع هذه الوقائع بالفرد من مولده إلى مماته، وبجميع التغيرات التي تطرأ على حالته المدنية خلال فترة حياته، وتتميز طريقة التسجيل بصفة الدوام، والاستمرارية، والإلزام، فبالنسبة للاستمرار فإن التسجيل المدني بوصفه مؤسسة عامة ينبغي أن يكون متاحًا للجمهور، وأن يسجل الوقائع الحيوية حال حدوثها، بالإضافة إلى أن وثائق التسجيل يحتفظ بها على نحو يتسنى معه استرجاع محتويات كل منها على حدة في أي وقت، حسب الاقتضاء، أما صفة الدوام فتستلزم وجود هيئة تتمتع بقدر كافٍ من الاستقرار الإداري ولا يكون عملها محدوداً بعامل الوقت، وتعتمد هذه الخاصية على السلطة والصلاحيات التي تُمنح لإدارة السجل المدني عن طريق سن قانون لهذا الغرض.

أما صفة الإلزام فتُعد خاصية ضرورية، لسير التسجيل المدني في أي بلد سيراً وفعالاً، وهي تتطلب وجود نصوص قانونية تحدد إجراءات الإبلاغ عن الوقائع الحيوية والجزاءات التي توقع على مخالفي ذلك، فبدون وجود جزاءات محددة يتبدد معنى عنصر الإلزام في التسجيل المدني، وهذا يجعل الإطار القانوني للسجل ضرورة أساسية من ضرورات عمله على الوجه السليم، بوصفه نظامًا مترابطًا، ومنسقًا وسليمًا من الناحية الفنية.

2 - نشأته:

يرجع تاريخ التسجيل المدني إلى أواخر القرن السادس الميلادي، حيث باشرت إيطاليا

تسجيل البيانات المدنية لسكانها كالولادة، والزواج، وطبقت بريطانيا هذا النظام أيضًا، إذ عملت على قيد وقائع الميلاد، والـزواج، والوفاة، وأنشأت ما يُسمى مركز تسجيل العائلة عام 1837م تبعتها فنلندا التي قامت بإنشاء مركز التسجيل السكاني الذي يتم فيه تسجيل كل ما يتعلق بالسكان، والمساكن، وترجع بداية التسجيل المدني في ليبيا إلى إحصاء السكان العام الذي أجري عام 1936م باستخدام استمارات، وسجلات اعتبرت فيما بعد أصولاً للقيد بالسجل المدني، ثم تبعه إحصاء آخر 1954م - 1964م، لتحديد المؤسسين والموجودين من الأجانب، وقد اعتبرت استمارات وسجلات الإحصاء للسنوات 1936م - 1954م - 1964م الركيزة الأولى الفعلية للسجل المدني بليبيا، وعام 1968م صدر القانون رقم 68/36 بشأن الأحوال المدنية لا يزال ساري المفعول، مع إجراء بعض التعديلات على بعض مواده، بموجب لوائح، وقرارات تشريعية، وحدد هذا القانون السجلات والإجراءات والأحكام القانونية المنظمة للقيد بالسجل المدني، وقد تولت وزارة المرافق مهام الإشراف على مكاتب السجل المدني حتى صدور قرار رئاسة الوزراء رقم (115) لسنة 1998م الذي أنشئت بموجبه مصلحة الأحوال المدنية، وهي تتبع لوزارة العدل، وأسندت إليها كافة الاختصاصات المتعلقة بالأحوال المدنية.

الفرع الثاني/ اختصاصات مصلحة الأحوال المدنية

أهمية تطبيق نظام السجل المدني:

يُعد نظام السجل المدني ذا أهمية كبيرة للمجتمع، ومواطنيه تتمثل في الآتي:

- للمواطن:

1 - القيد في السجل المدني، يؤكد هوية الفرد، ويحمي حقوقه من النسب والملكية والإرث...إلخ، ويمنع تصرف الآخرين فيها بالطرق غير المشروعة.

2 - جهة واحدة لقيد (تسجيل) جميع الوقائع المدنية، وإصدار شهاداتها.

3 - تحسين مستوى الخدمة المقدمة للمواطنين، مع التركيز على الجودة، وكذلك التقليص من حجم الإجراءات.

● للمجتمع:

1 - إزالة الازدواجية، بتمركز قيد وإصدار شهادات وقائع الميلاد، والزواج، والطلاق، والوفاة في مكان واحد وتحسين دقة البيانات.

2 - سهولة تجميع وتخزين واسترجاع البيانات المدنية، مع المحافظة على سريتها.

3 - إنشاء قاعدة بيانات سكانية، لتزويد الجهات المختصة بعدد السكان، والمساعدة في إعداد الإحصاءات الحيوية عن السكان، والتوزيع السكاني بالمناطق الجغرافية، واستفادة المؤسسات بالدولة، والقطاع الخاص من قاعدة البيانات في التخطيط لمشاريع مستقبلية، مما سينعش الحركة الاقتصادية والتنموية.

4 - يوفر نظام السجل المدني قاعدة بيانات هائلة تتضمن حالات المواليد، والزواج، والطلاق، والوفاة، وسيعطي إحصاءات دقيقة لكل واقعة، مما سيساهم بشكل كبير وفعّال في التعرف على حركة المجتمع، وسيعمل على تسهيل البحوث والدراسات الاجتماعية المتعلقة بوقائع الأحوال المدنية (الميلاد، والزواج، الطلاق، والوفاة).

5 - قابلية النظام للدخول إليه من قبل المؤسسات الحكومية الأخرى في البيانات ذات العلاقة باختصاصها، لرفع مستوى اتخاذ القرار، وإجراء التحليلات اللازمة بواسطة ربطة بالمنظومة الموحدة.

6 - إنشاء قاعدة بيانات دقيقة عن السكان بليبيا، لتزويد قطاعات الدولة، ومؤسساتها بالبيانات والمعلومات المتعلقة بالوقائع الحيوية للمواطنين.

إن المنظمات في العصر الرقمي بحاجة إلى مواكبة هذا العصر، وحسن استيعاب واستغلال التكنولوجيا الحديثة، ولكن ذلك يعتمد على وجود الإدارة الجيدة التي تحسن التعامل مع تلك التقنيات وتسخيرها، لصالح منظماتها، وعمل خطط استراتيجية للتحول المطلوب. وتأهيل الكوادر البشرية بكفاءة عالية مع الحرص على ضرورة نشر وتعميم الثقافة الرقمية بين العاملين بتلك المنظمات. ويبرى قوتة: (إن استخدام تقنية المعلومات والاتصالات أصبح من الضروريات في عالم اليوم وبالذات في الأعمال التجارية، والإدارية؛

وذلك لسهولة توفر شبكات الاتصال الحديثة)، إن شبكة الإنترنت أحدثت ثورة في العالم اليوم، وأضافت للمنظمات قيمة تنافسية، مما يستوجب عليها الإسراع في مواجهة التغيرات والاستفادة من التقنيات الحديثة باعتبارها مطلبًا أساسيًا لنجاح تلك المنظمات.

إن التحولات العالمية التي حدثت في مختلف المجالات البيئية، قد أكدت على قيمة المعلومات ومدى الفرص الجديدة التي يمكن أن توفرها للمنظمة، وبالتالي يمكن أن تجعلها ذات فائدة لا يمكن أن تتم إلا بوجود نُظم معلومات ذات فائدة تؤهلها أن تقدم المعلومات لإدارة المنظمات على اختلاف أحجامها، وأنشطتها، وتعتبر مشكلة نقص المعلومات من أهم المشكلات التي تواجه الدول النامية، ولقد استشعرت مؤسساتنا في ليبيا هذه المشكلة، فقامت بالعديد من التخييرات، لمواكبة التطور الذي تشهده الدول المتقدمة في مجال صناعة المعلومات وتنظيمها وتداولها.

■ المطلب الثاني/ تقييم عمل المصلحة

التطوير الإداري يعني تلك المجهودات والأنشطة التي تبذل من أجل التخلص من أسباب عجز الجهاز الإداري عن أداء وظيفته في قيادة عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية بكفاءة.

فالتطوير الإداري عبارة عن جهود هادفة ومخططة لخلق المناخ الملائم لإحداث تغيير في سلوك الأفراد والجماعات وتطوير أساليب التخطيط واتخاذ القرار.[1]

ويمثل التطوير الإداري أهمية بالغة للمنظمات بصفة عامة، وهي تحقيق الاستفادة القصوى من الإمكانيات المادية والبشرية للمنظمات للعمل على تحقيق الأهداف المرسومة لمقابلة الطلب على السلع والخدمات المطلوب إنتاجها وتوفيرها، واتجاه الدول النامية التي تبني أهداف تنموية جديدة أدى إلى ضرورة التطوير وإعادة النظر في مكونات أجهزتها الإدارية، لتكون قادرة على تحقيق تلك الأهداف الجديدة.

وتختلف أهداف التطوير الإداري باختلاف الهدف من التغيير، فقد يستهدف التطوير الإداري جوانب بذاتها دون غيرها نظرًا لحاجة المنظمة إلى التطوير في تلك الجوانب

بشكل أكبر لسبب أو لآخر، ويمكن القول إن الهدف الرئيسي لعملية التطوير هو تحسين أداء المنظمة لرفع الإنتاجية.[2]

وليتحقق هدف التطوير تحتاج هذه العملية أن تهتم بالركائز الأساسية في المنظمة وهي الهيكل والتقنية والعاملون ووظائفهم، وتحسين وتطوير طرق قيام المنظمات بأعمالها من أجل الاستفادة بأكبر قدر ممكن من الإمكانيات المادية والبشرية لدى المنظمة.[3]

مقومات التطوير الإداري

يقوم التطوير الإداري على مجموعة من المقومات التي لا غنى له عنها لكي يكون فعالاً ويحقق النجاح المطلوب وهذه المقومات هي:

1) التخطيط السليم للتطوير الإداري.

2) ارتباط التطوير الإداري بالبيئة.

3) الاستمرارية في عملية التطوير الإداري.

4) النظرة الشمولية في عملية التطوير الإداري.[4]

- معوقات التطوير الإداري

عملية التطوير غالبًا ما يصاحبها شيء من التغيير، بل إنها ترتكز عليه في بعض الأحيان، ومن أهم المعوقات:

1 - وجود فجوة بين السلوك الفعلي للإدارة وما تدعو إليه من مبادئ وقيم.

2 - عدم وجود نظام أو رابط يحكم المجهودات والأنشطة التي تهدف إلى التطوير.

3 - خوف المديرين من التغيير وما يترتب عليه من نتائج.

هناك بعض المعوقات التي تحول دون تحقيق التطوير الإداري منها[5]:

- تركيز السلطات واحتكارها بيد المدير.
- السياسات الكيدية وتضييق الخناق على المبدعين.

● تكريس قيم الطاعة المطلقة العمياء للمدير.

● خلل القيم الاجتماعية.

وتُعد إدارة التطوير الإداري في المنظمة واحدة من أهم الإدارات والأطراف المؤثرة في تشكيل أو تغيير ثقافة المنظمة [6]، وتؤدي دورًا في تطوير ودعم وتغيير ثقافة المنظمة؛ لتكون ملائمة وقادرة على تحقيق أهدافها، من خلال وسائل الدعم والتغيير المختلفة.

فمن مهام التطوير الإداري تبسيط إجراءات العمل في الجهاز، وتصميم وتطوير النماذج المستخدمة، وإعداد وتحديث دليل الإجراءات[7].

وتشهد مصلحة الأحوال المدنية بطرابلس تطويراً إدارياً إيجابياً خلال السنوات الماضية مقارنة بعقود من الزمن، حيث كان أداؤها الوظيفي في المراحل الأولى قبل الثورة متدنية وضعيفة، وتعقيد في الإجراءات وصعوبة العمل، أما المراحل الانتقالية التي مرت بها ليبيا بعد ثورة 17 فبراير لسنة 2011م خطت المصلحة نحو التطوير الإداري بمختلف مكوناته، وقد التمس ذلك بسرعة إنجاز الأعمال وتبسيط الإجراءات وتسهيل المعاملات خاصة عندما تم تفعيل منظومة الرقم الوطني في ليبيا، حيث سهلت الكثير من المصاعب والعراقيل التي تواجه أبناء الشعب الليبي وخصوصًا المسافات البعيدة والمناطق النائية، وهذا إن دل على شيء إنما يدل على جودة عمل المصلحة والقائمين عليها وإدخال التقنية الإلكترونية الحديثة في مجال التطوير الإداري للمصلحة، وقد عقدت المصلحة عدة ندوات وورش عمل وحلقات دراسية في مجال التطوير الإداري، سواء للجهة الإدارية نفسها أو للموظفين العاملين بها لغرض تطوير عمل المصلحة والنهوض بها خدمة للصالح العام والمجتمع ككل.

■ الخاتمـــــة

بعد هذا العرض الموجز نصل إلى مجموعة من النتائج والتوصيات كما يلي:

● أولاً/ النتائج

1 - يمثل التطوير الإداري أهمية بالغة في كل المجتمعات بمختلف مكوناتها.

2 - تبسيط الإجراءات الإدارية وسرعة إنجاز الأعمال وتطوير ما يساهم في خلق تطوير إداري فعالٍ.

3 - لعبت مصلحة الأحوال المدنية دوراً إيجابيًا في رسم السياسة العامة للدولة من خلال ربط قاعدة البيانات بمختلف مؤسسات الدولة عن طريق الرقم الوطني.

4 - يجب تفعيل وتطبيق كل القوانين النافذة ذات العلاقة بالتطوير الإداري وخصوصًا في ليبيا.

● ثانيًا/ التوصيات

1 - إرساء فكرة التطوير الإداري في كل مؤسسات الدولة.

2 - يجب تفعيل وتطبيق كل القوانين النافذة ذات العلاقة بالتطوير الإداري وخصوصًا في ليبيا.

3 - عقد عدة ندوات وورش عمل وحلقات دراسية في مجال التطوير الإداري للرفع من الكفاءة الإدارية.

■ قائمة المراجـــع

1 - القريوي، محمد قاسم، التطوير الإداري المفهوم والمعوقات وآليات التنفيذ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1996م.

2 - الزرفاوي، آمال، دور إدارة التطوير الإداري في التقليل من حالات الفساد الإداري، 2018م.

3 - غازي، علي علي، الرؤية التطويرية المستقبلية لإدارات التطوير الإداري والتدريب في المؤسسات المعاصرة، 2016م.

4 - الطريح، سماحة، محمود، عادل، تبسيط الإجراءات والتطوير الإداري، الطبعة الأولى، 2001م.

5 - الغالبي، طاهر محسن، صالح، أحمد علي، التطوير التنظيمي مدخل تحليلي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010م.

6 - أحمد، أحمد إبراهيم، التطوير التنظيمي، 1999م.

7 - المنظمة العربية للتنمية الإدارية والتطوير الإداري في الوطن العربي، الاجتماع السنوي الثاني لقيادات أجهزة الإصلاح الإداري في الوطن العربي، القاهرة، 2003م.

8 - إدارة مصلحة الأحوال المدنية تاريخ الزيارة 31/12/2012م.

9 - www,civilstataus.gov